

فقط لانه يصير القسم الاول بعينه في البطلان بما يدل على
 بطلان القسم الاول لان الذات والمماهية وهو ظاهر فيكون ذكره
 بعد القسم الاول مستدركا على ذلك التقدير ولم يبق وجه لقول
 الشارح واما ان يكون لزوال عدم مدخل في زوال ذلك الجزء
 اذ لا مدخل لزوال عدم في زوال ذلك الجزء على ذلك التقدير
 بل لزوال الوجود بخلاف زوال ذلك المركب بزوال جزئيه المعوق
 او بزوال كلا جزئيه فلا مرد انه لا يشك انه المركب بزوال بزوال
 جزئيه مطلقا فلا يصح السلب ولا يرد ايضا ان المركب لا يكون
 عين جزئيه البتة فلا يصح دعوى العينية بينهما ولا يرد ايضا
 ان زوال ذلك المركب اذا كان بزوال جزئيه المعدوم يكون عين
 القسم الثاني في البطلان بما يدل على بطلان القسم الثاني و
 اذا كان بزوال كلا الجزئيين يكون عين مجموع القسم الاول
 والثالث في البطلان بما يدل على بطلانها فلا وجه لسلب الاول
 واثبات الثالث والثالث وهذا التقدير يظهر لك وجه
 تخصيص القسم الثالث في الابطال بما ذكر في الشرح مع ان
 ما ذكر في ابطال القسم الاول جار في ابطاله اذا كان ذواله
 بزوال فلا جزئيه من الموجود والمعدوم وههنا بحث لا لا يشك
 ان المركب من الموجود والمعدوم يزول بزوال جزئيه الموجود
 ايضا ولا يشك ان المركب منها معدوم ويؤيده ما سبق في من
 قوله وينقل الكلام الى ذلك الجزء بانها اما معدوم صار موجودا
 لانه هذا المعدوم اهم من المعدوم المحض والمركب من الموجود
 والمعدوم الا ان يعتبر هناك حذف المعطوف كعدم خلاف الظاهر
 وزوال المعدوم لا يتصور الا بزوال عدمه فلزواله عدمه مثل
 في زوال ذلك المركب بهذا الاعتبار ولا ينافيه ان يكون لزوال
 الوجود مدخل في زواله بل هو وسيله الى زوال عدم ذلك

المركب

المركب فيجوز ان يدخل في القسم الثاني والشرح بهذا الاعتبار
 ايضا فان قلت ان زوال عدم الشيء يستلزم وجوده فلو كان
 ذلك المركب معدوما زائلا بزوال جزئيه الموجود يلزم وجوده
 بدون جزئيه قلنا ان ذلك الجزء جزئيه من حيث انه معدوم فلا
 يلزم وجوده لكل بدون الجزء وان ذلك المركب لو لم يكن معدوما
 لكان موجودا لانه الكلام ينسب على عدم الواسطة بين الموجود
 والمعدوم والقول بوجود المركب من الموجود والمعدوم سفطة
 جدا فتدبر قول المحقق وكانه قال اما ان لا يكون (ههنا الشارح)
 الى وجه حسن عطف قوله اما ان يكون لزوال عدم مدخل
 في زوال ذلك الجزء على قوله اما ان يكون موجودا محضا وانت
 خير بان حسن العطف كما كان يتناول المعطوف عليه بما ذكره
 يكون يتناول المعطوف بان تقول واما ان يكون معدوما
 مطلقا فيصير موجودا لا تشك قد عرفت ان المركب من الموجود
 والمعدوم معدوم بل هو اول من تناول المعطوف عليه على ما
 لا يخفى على من يعلم ما يخفى وقال في الشافية وان فعل لازم مطاوع
 فعل نحو كسرت فانكسر وجاء مطاوع افعل نحو استسقت
 فانسقت وازحجت فانزحج قيللا ويختص بالعلاج والثاني
 ومن ثم قيل ان عدم خطأ قول المحقق ونقل الكلام الى ذلك الجزء
 اه اشارة الى المطوي المحذوف في كلام الشارح وقوله وسيأتي
 الكلام عليها اشارة الى وجه الحذف قول المحقق ذلك لا يكون الا
 بانعدام شئها بعينه ان عدم ذلك الموجود بعد وجوده لا يكون
 الا بانعدام شئ مما يتوقف عليه وجوده او بقائه الا انه لم يذكره
 ههنا للدلالة ذكره فيما سبق عليه ويحتمل ان يقال ان اشار
 بما سبق ان عدم الوجود قد لا يفيد البقار وبهذا لما ترها
 قد يفيد ايضا ولا بد ههنا من ضم قوله اذ لو وجد علم الوجود